

على الخلاف

«بوتيكات» التعليم العالي جامعات تضم أقل من 30 طالباً!



30 طالباً تضم جامعة... بين 25 طالباً فقط (هيثم الموسوي)

توسع الجامعات الخاصة مستمر. الترخيص الذي يجري على اساس توزيع طائفي وهنطضي لا يخفي الأهداف الربحية وفداحة اعداد الطلاب الذين قد يصل عددهم في الجامعة إلى 157 طالباً وفي الكلية أو المعهد الجامعي إلى 27 طالباً فهل هذه «المؤسسات» التي تمنح الشهادات هي جامعات فعلاً؟

قائمة الحاج

في كل مرّة «تُنبت» فيها جامعة خاصة بموجب ترخيص في مجلس الوزراء، تغفّر الأسئلة نفسها: هل يتحمّل البلد جامعات إضافية وبالاختصاصات التقليدية القائمة، أي إدارة الأعمال والطب والهندسة والصحة العامة؟ من المسؤول عن هذه التفرّخات الجامعية؟ من يحمي المستوى التعليمي ويراقب حسن سير التعليم والبحث العلمي؟ وهل هناك فعلاً سياسة وطنية للتعليم العالي الخاص؟

اليوم، تحضر أسئلة متقدمة أكثر: هل تضع الجامعة التي سيجري الترخيص لها في رسالتها ورؤيتها وأهدافها فعلاً تكوين طالب تنافسي وتسهم في تطوير كفاياته الشخصية والمهنية والإبداعية؟ وهل تسعى الجامعة المستحدثة إلى هندسة مختلفة للبرامج الجامعية؟

بعيداً عن الكلام المتجدد عن «تفريخ» الجزر الجامعية الطائفية والمناطقية و«الدكاكين» و«البوتيكات» التجارية للتعليم العالي، فإن المقاربة التي تبدو أكثر من «فاقعة» تكمن في قراءة الأرقام الأخيرة للمديرية العامة للتعليم العالي.

احصاءات العام الجامعي 2017 - 2018 تشير إلى أنّ عدد الجامعات والكليات والمعاهد الجامعية في لبنان لأمس لا، 49، إضافة إلى مئات الفروع الجغرافية المنتشرة في المناطق مع الترخيص لجامعة القديس جاورجيوس في بيروت التابعة لمطرائية الروم الأوثوثوكس بات العدد 50 جامعة بالتمام والكمال. ومن بين هذا العدد، هناك 10 مؤسسات فقط تضم أكثر من 5 آلاف طالب، فيما تراوح اعداد الطلاب في 3 جامعات بين 3 آلاف و5 آلاف طالب، وفي 6 جامعات بين 3 آلاف وألف طالب. والباقي (30 جامعة) تضم بين 900 و27 طالباً فقط! مع ملاحظة أن عدد الطلاب في كل جامعة

صحيح أن الجامعات الخاصة لا تعتمد على الرسوم الدراسية للطلاب، فحسب، إنما هناك مصادر تمويل أخرى مثل الهيئات الدينية والخاصة، وقسم من التمويل الحكومي، والمنح الدولية، إضافة إلى القروض المصرفية. إلاّ أنّه كيف يمكن لجامعة، وليس كلية أو معهد جامعي (لا يشترط القانون أن يضم 3 كليات)، أن تستمر، حين يقل عدد طلابها عن 800 طالب. فلكي تسمى جامعة يجب أن تضم 3 كليات على الأقل، وكل كلية ينبغي أن يكون لديها 3 اختصاصات، ما يعني بالأجمال 9 اختصاصات، وإذا كان هناك صف في كل اختصاص (3 سنوات) فهذا يعني 27 صفّاً، مضرورة بـ 30 طالباً في كل صف بالحد الأدنى، أي 810 طلاب. لكن ثمة جامعات مرخصة لديها 732 طالباً وأخرى 513 طالباً وثالثة 424 طالباً ورابعة 294 طالباً، الخ، وبعضها نال الترخيص من دون أن يباشر التدريس.

في الجامعة التي يقل فيها عدد الطلاب، يقل فيها عدد الأساتذة، وبالتالي يتراجع البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتحتاج جامعة تضم 9 اختصاصات إلى 27 أستاذاً في الملاك لكون كل اختصاص يتطلب 3 أساتذة بالحد الأدنى، بحسب المعايير التعليمية المتعارف عليها. ففي جامعة تضم 400 طالب مثلاً

يكون عدد الطلاب في كل اختصاص 44 طالباً، أي أنه في الصف الواحد هناك 14 طالباً، ونسبة الطلاب إلى الأساتذة هي أستاذ واحد لكل 11 طالباً، فما بالك بجامعة تضم 157 طالباً، وهي مرخصة ومدرجة على اللوائح، فهل هذه جامعة وهل تعمل فعلاً؟

في جامعات العالم، الاتجاه هو نحو الدمج وليس التفريع، ففي فرنسا، جرى دمج فروع جامعة ليون 1 وليون 2 وليون 3 في جامعة واحدة، بعدما كانت إحداهما تضم 50 ألف طالب وأخرى 20 ألفاً وثالثة 30 ألفاً. السؤال: هل ساهم صدور قانون جديد للتعليم العالي الخاص الرقم 285 بتاريخ 30/ 4/ 2014 في الحد من هذا الوباء؟ قبل هذا القانون، لم تكن هناك آلية تلزم الجامعات إعادة النظر في برامجها، وكانت الفروع الجامعية تنشأ وتستمر بلا ترخيص، إلاّ أن ذلك لم يعد قائماً اليوم.

الرهان الأساسي يبقى على المديرية العامة للتعليم العالي التي تجزم أنها ستسلك طريق تجديد الاعتراف بالشهادات التي تمنحها الجامعات الخاصة، ابتداءً من عام 2019، وتؤكد أنّ الجامعة التي لا تستحصل على قرار اعتراف بشهادة اختصاص معين سيطلب منها التوقف مباشرة عن تدريس هذا الاختصاص.

بيئة

رخلت الحكومة الى جلسنتها، الاثنيث العقب، بنذا كان مطروحاً على جدول اعمال جلسة الاربعاء الماضي، لتأمين تمويل إضافي لسد القيسماني بقيمة نحو 1,5 مليون دولار، المعطيات تفيد بان المبلغ المطلوب هو لمعالجة مشكلة تسرب المياه المجمعمة خلف السد، فيما يشكك خبراء في جدوى هذا المشروع، اساساً، بسبب عوامه التبخر ولعدم وجود مصادر مائية لتغذيته غير الثلوج، واخيراً بسبب التسرب الذي يجعلنا نبدو كمن «يعتبي المنيّ بالسلة»!

طلب تمويل إضافي لمعالجة مشكلة تسرب مياه البحيرة «سلة» سد القيسماني «مفخوتة»

لإعادة تأهيل السد ومنع التسرب.

تضارب في السمة

السّد الذي أنشئ على اطراف بلدة فالوغا بكلفة 21 مليون دولار، كان مقرراً ان يخسع لمليون متر مكعب

من المياه، بعد تجميع مياه الأمطار ومجاري المياه الشتوية لدى ذوبان الثلوج، إضافة إلى مياه عدد من الينابيع الصغيرة في المنطقة المحيطة. كما كان مقرراً أن يؤمن المياه لنحو 50 ألف شخص في نحو 30 بلدة عبر محطة تكرير بقدرة 12 ألف متر مكعب في اليوم.

مصادر وزارة الطاقة ومجلس الإنماء والإعمار تقدر المياه الممتعة في بحيرة السد حالياً بنحو 550 ألف متر مكعب، فيما يؤكّد خبراء محايديون أن الرقم لا يتجاوز 200 ألف متر مكعب لأن المياه تتسرب من أرضية البحيرة، إضافة إلى عامل التبخر (48% في فصل الحرارة والشمس وزيادة الطلب). لذلك، في رأي هؤلاء، من شبه المستحيل ان يتمكّن السد من تجميع مليون متر مكعب، والأمس سيبدأ سوعاً مع التاكيدات العلمية بتغيير المناخ

حبيب معلوف

في جلسنته، الأربعاء الماضي، كان على جدول اعمال مجلس الوزراء له«الإخبار» ان المبلغ المطلوب هو لسد ثغرات في السد بعدما تبيّن فشلته في جمع المياه، ولمعالجة مشاكل التسرب بسبب وجود بوالبع تحت بحيرة السد. ووضحت أن هذه المرة الثانية التي تجري فيها أعمال إضافية لوقف التسرب. في المقابل، رجحت مصادر في مجلس الإنماء والإعمار أن يكون المبلغ مخصصاً لاستثمارات وتعميدات لوصول بحيرة السد بالشبكة الرئيسية. إلا أنها لم تنف وجود اكلاف اضافية

لا يوجد مصدر مائي مهم لتعبئة بركة القيسماني إلا بعض المياه الناجمة عن ذوبان الثلوج

العالمي وارتفاع حرارة الارض اكثر من درجتين مئويةين، مما يزيد من حجم التبخر.

الخبير الهيدرولوجي سمير زعاطيطي يشكك في رقم الـ 550 الف متر مكعب متسائلاً: «من قام بالكيل؟»، وأكد أن نسبة التبخر في مثل هذا الوقت من العام تقارب 47% سنوي مع التسرب التي تقلص الكمية تبعاً الى أن تجف، لافتاً إلى أنه «لا يوجد مصدر مائي مهم لتعبئة بركة القيسماني إلا بعض المياه الناجمة عن ذوبان الثلوج، وهذا لا يمكن الإعتماد عليه». كما أن «الشرط الأساس لنجاح هكذا مشاريع إنشائية ضخمة وهو وجود قاعدة صخرية مانعة طبيعياً لتسرب المياه المراد تخزينها». وأكد أن السدود «سياسة مائية قديمة ومكلفة جداً، عفا عليها الزمن. كانت ولا تزال وسيلة للإستعراض والتفاخر الباطوني بين الزعماء والدول»، وقد إستعاضت عنها أوروبا في الثمانينات بدراسات سمحت بالاستثمار في المياه الجوفية.

المتر المكعب بـ50 دولاراً

يبلغ متوسط التقديرات لكلفة السد بعد انتهاء العمل فيه بأكثر من 30 مليون دولار، ومتوسط قدرته

التكرير وتشغيلها وصيانتها والاستملاكات ودفع الفوائد على قرض الإنشاء... ستكون أمام كلفة خيالية بكل المعايير، من دون محاسبة أو من يحاسبون. سد بريصا الذي فشل كليا في جمع المياه

ولم يحاسب احد، وسد شبروح الذي تضاعفت كلفته الى نحو مئة مليون دولار (بدل 40 مليوناً كما أعلن يوم تدشينه) ولا يزال يتسرب منه نحو 200 لتر بالثانية الواحدة، وغيرهما من مشاريع السدود السطحية، هي مشاريع لا تجمع أكثر من الديون...

الكثير منها مشاريع حقيقية لا يصل المياه الى الناس، ولو كانت هناك نية حقيقية لذلك، لما تركت شركات كبرى ك«نسله» تضع يدها على مياه الينابيع والابار الجوفية في فالوغا محطات تكرير:



سد القيسماني في احدى مستوياته